

دور مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي في مكافحة الفساد "مصر (٢٠١٠-٢٠١٧) أنموذجاً"

م. د. د. زياد سمير زكي الدباغ

أ. م. د. د. بان غانم الصايغ

جامعة الموصل / كلية العلوم السياسية

(قدم للنشر في ٢٠١٨/٥/١٥ ، قبل للنشر في ٢٠١٨/٩/١٨)

ملخص البحث:

إن عملية التحول الديمقراطي في الدولة تستند على أساس إبراز أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في صيانة الحريات الأساسية للمجتمع . . ومن هذا المنطلق فإن هناك دوراً هاماً لتلك المؤسسات يتمثل بإصلاح أوضاع مجتمعاتها وتخليصها من الحالة السيئة التي تعيشها ، وعلى رأسها الفساد المتفشى فيها .

الكلمات المفتاحية: المجتمع، السلطة، الحلول.

Abstract:

The process of democratic transformation in the state has been based on explanation the importance of role of the institutions of civil society in protecting the fundamental freedoms of society... Hence, there is an important role for these institutions to reform the conditions of societies from the bad conditions they live, especially corruption.

م.د.د. زياد سمير زكي الدباغ وأ.م.د.د. بان غانم الصايغ: دور مؤسسات المجتمع المدني في ...

المقدمة

دورها الرقابي على السلطة السياسية وقراراتها ومؤسساتها، ومن ثم معالجة أو محاولة إيجاد الحلول الملائمة من أجل الكشف عن أوجه الخلل والقصور الذي يعتري عمل السلطة ومؤسساتها ومعالجتها.

إشكالية البحث:-

- تقوم إشكالية البحث على عدة تساؤلات، من أهمها:-
- ما هي العوائق التي تعترض عمل مؤسسات المجتمع المدني في مصر في مجال مكافحة الفساد؟.
- هل تقوم مؤسسات المجتمع المدني بدورها الحقيقي في مجال مكافحة الفساد في مصر؟.
- هل تسمح النظم السياسية العربية عموماً، والمصرية خصوصاً، لمؤسسات المجتمع المدني بالعمل بحرية في مجال مكافحة الفساد داخل مجتمعاتها؟.
- ما هي أهم العوامل التي يجب توافرها من أجل تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام، والمصرية بشكل خاص، في مجال مواجهة الفساد ومكافحته؟.

تحتوي معظم المجتمعات في الشرق والغرب على قدر من الفساد، إذ لا يوجد مجتمع فاضل يخلو تماماً من الفساد والمفسدين. ولكن القضية التي باتت تشغل بال المجتمع العربي، ليس بالتحديد وجود قدر من الفساد في معاملاتها اليومية، بل حجم الفساد واتساع دائرته وتشابك علاقاته وترباط آلياته بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل، مما يهدد مسيرة التنمية ومستقبل مجتمعاتنا العربي في الصميم. ولعل ما أفصح عنه بعض قضايا الفساد المالي والإداري خلال السنوات الأخيرة في العديد من الأقطار العربية يدل على مدى تغلغل قيم الفساد وممارسته في كافة نواحي حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية.

أهمية البحث:-

تتبع أهمية البحث من خلال الإشارة إلى الدور الإيجابي والفعال الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد داخل مجتمعاتها.

فرضية البحث:-

هناك دور مهم وحيوي لمؤسسات المجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد داخل مجتمعاتها، وذلك من خلال تفعيل

منهجية البحث:-

ابتداءً يمكن القول بأن المجتمع المدني هو عبارة عن

تكوينات مؤسسية مجتمعية، تقوم على أساس فكرة الطوعية في الانضمام إليها، وتكون فيها للدولة أو المجتمع السياسي دور في حفظ استقراره وأداءه لوظائفه، بمعنى أنه يتمتع بنوع من الاستقلالية النسبية عن الدولة، لا سيما في النواحي المالية والإدارية والتنظيمية^٢.

تم الاعتماد أثناء كتابتنا لهذا البحث على عدد من المناهج من أهمها المنهج الاستقرائي والمنهج الوظيفي والمنهج الوصفي.

هيكلية البحث:-

إن ظاهرة المجتمع المدني ظاهرة نسبية وهي ليست حكراً على الغرب الرأسمالي، مثل غيرها من الظواهر والمفاهيم الإنسانية الأخرى، فهذه الظاهرة كانت قد عرفتها خبرات مجتمعات ودول عديدة، لكن الفرق يكمن في درجة نضج وتبلور المجتمع المدني، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فانه من المقصود، وفي ضوء خصوصية واقع المجتمعات، فرز مكونات وأشكال متميزة نوعاً ما وذلك بحكم تفاعلاتها ودينامياتها الخاصة هذه فضلاً عن الأطوار الحضارية التي تعيشها، والتي تفرض إبداع أشكال أو تكوينات قد لا تتخذ الأبنية والهيكل ذاتها^٣.

لقد قمنا بتقسيم هذا البحث إلى مبحثين رئيسيين، فضلاً عن المقدمة والخاتمة. تناولنا في المبحث الأول مفهومي مؤسسات المجتمع المدني والفساد، في حين تناولنا في المبحث الثاني دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد-مصر أنموذجاً-.

المبحث الأول

إطار مفاهيمي

المطلب الأول

مفهوم مؤسسات المجتمع المدني

لقد بات أمراً معروفاً أن المجتمع المدني، لا سيما باستخدامه المعاصر، هو قرين الفكر الغربي، ومع هذا فقد خضع لصيرورة تطور تاريخي كانت ذات تعبيرات واستخدامات ليس لها معنى أو مضمون واحد، ذلك إنها تعني في كل مرة شيئاً مختلفاً لأنها

م.د.د. زياد سمير زكي الدباغ وأ.م.د.د. بان غانم الصايغ: دور مؤسسات المجتمع المدني في ...

يقوم على أسس مختلفة ومخالفة، تتمحور في الأفكار التي نادى بها فلاسفة العقد الاجتماعي^٦.

لقد كانت نقطة الانطلاق حالة الطبيعة، حيث كانت تقضي بان الإنسان مر مجالتين: حالة كان عليها قبل أن يدخل في المجتمع، فكان يعيش في الطبيعة بموجب قوانين هذه الأخيرة وحدها، وحالة ثانية لاحقة أصبح عليها بعد أن انتقل إلى العيش داخل المجتمع ويسير وفقاً لأوامره (أوامر المجتمع) وضوابطه، عبر إقرار تعاقد اجتماعي بين الموجودين داخل المجتمع^٧.

وفي سياق نظرية التعاقد الاجتماعي تبلور مفهوم المجتمع المدني في صيغته الاصطلاحية السياسية، وفي هذه النظرية كان المفهوم يرادف المجتمع السياسي، أي المجتمع المدني المؤسس على التعاقد الاجتماعي^٨.

ومن الجدل الدائر بين وجهات نظر فلاسفة العقد الاجتماعي والاختلاف في تحديد الملامح الأساسية لحالة الطبيعة فيما بينها، فقد اكتسب مفهوم المجتمع المدني صلابة أكثر وعمقاً أكبر^٩.

ومن جهة أخرى، إذا كان رواد ومفكرو نظرية العقد الاجتماعي، وخصوصاً في القرنين السابع عشر والثامن عشر قد اهتموا - عند حديثهم عن مفهوم المجتمع المدني - بالتمييز بين المجتمع

تأتي في سياق متغير بنيوياً وتاريخياً، يولد حاجات جديدة وأسئلة جديدة يجيب عنها المفهوم^{١٠}.

دخلت فكرة المجتمع المدني إلى الفلسفة السياسية كعبير عن وجود علاقة بين قطبين هما المجتمع والسياسة وذلك من خلال الصراع داخل فكرة الحق الطبيعي، ومن ثم من بعدها فكرة العقد الاجتماعي التي بُنيت على الأولى. وفي اللحظة النظرية التي قامت فيها الدولة على العقد، بدأت مرحلة نظرية نهايتها اعتبار المجتمع سابقاً على الدولة، وقادراً على تنظيم نفسه خارج الدولة، ومصدر شرعية الدولة. ومع أن هذه المرحلة كانت قد بدأت بتبرير الملكية المطلقة، إلا أنها انتهت بنفي تلك الملكية المطلقة، واعتبارها تقيضاً لفكرة العقد الاجتماعي وروحه^{١١}.

إن التحول الذي حدث في الفكر السياسي الغربي، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر بوجه خاص، كان قد عبر عن الإرادة التي أظهرها الفكر الغربي الحديث في الانتهاء من أزمة العصور الوسطى والتخلص منها، بل في إعلان القطيعة مع النظام القديم الذي كان يقوم على الربط بين السلطة وبين القدسية، ويقضي باعتبار السلطة مطلقة، سواء أخذنا السلطة بحسب مرجعيتها الدينية أو نظرنا إليها من مرجعيتها السياسية، والقول بنظام جديد

خاص، والأوروبي الشرقي بشكل عام، وذلك لفهم وتأطير حركة التضامن البولندية في حينه كمرمى المجتمع ضد وحدانية الدولة والحزب، وللتبشير بخيار جديد آخر في هذه الدولة (الشمولية)، أساسه ليس في الإصلاح الحزبي ولا الانقلاب العسكري، وإنما في التحرك الاجتماعي المدني القائم على تميز المجتمع عن الدولة. ومع انهيار المعسكر الاشتراكي، وما بدا وكأنه انتصار المجتمع المدني في أوروبا الشرقية، بدأت عملية نشر وتعميم هذه الأداة إلى بقية الدول التي لم تحقق فيها الديمقراطية الليبرالية، لا سيما في بلدان العالم الثالث مستخدمة في ذلك حالات انتفاض عينية كدليل على الحاجة إلى هذه الأداة التحليلية، مثل حالة التمرد الطلابي في ميدان تيان إن مين عام ١٩٨٩، وفي حالة كوريا الجنوبية وأمريكا اللاتينية، وعدد من بلدان الوطن العربي، وبعض الدول الأفريقية، التي أصبح فيها موضوع التحول الديمقراطي على قائمة جدول أعمالها^{١٢}.

المطلب الثاني

مفهوم الفساد

يعد الفساد مفردة واسعة الانتشار في حديث الناس عامة، وفي الخطاب السياسي خاصة، وتعد كافة تعيق تقدم المجتمع

المدني والمجتمع الطبيعي، وكما أوضحنا ذلك سابقاً فإن رواد ومفكري النظريتين أو المدرستين الليبرالية والماركسية، اللتين ظهرتتا فيما بعد، كانوا قد ميزوا عند حديثهم عن مفهوم المجتمع المدني بين المجتمع المدني وبين الدولة، وان اختلفوا في تحديد نمط العلاقات بينهما^{١٣}.

وما تجدر الإشارة إليه أن مفهوم المجتمع المدني كان قد غاب من النظرية السياسية عقوداً طويلة خلال القرن العشرين لفقدانه موطئ قدم في النظريات السياسية والاجتماعية والقانونية الأساسية التي سادت خلاله في الغرب وفي الشرق، وذلك بعد أن زالت في هذه النظريات الحاجة النظرية التي يسدها، والخصوصية التي يعبر عنها. لكنه ما لبث أن (عاد المجتمع المدني إلى الظهور في النظرية السياسية الغربية بعد غياب طويل لتأطير معطيات ترمز المجتمع (المدني) ضد الدولة الاشتراكية في مفاهيم نظرية، وبخاصة بعد تحدي حركة التضامن العمالية (التي ضمت ملايين العمال والمثقفين) النظام الاشتراكي في بولندا في نهاية السبعينات (من القرن العشرين))^{١٤}.

ومن هنا بدأت عودة المجتمع المدني الحالية إلى الملأ كمفهوم، وكأداة تحليلية ومعيارية في الثمانينات من القرن الماضي، في إطار تعامل النظرية السياسية مع السياق البولندي بشكل

م.د.د. زياد سمير زكي الدباغ وأ.م.د.د. بان غانم الصايغ: دور مؤسسات المجتمع المدني في ...

بمفهوم الشر، ويعد من التعريفات الواضحة للفساد هو التعريف الذي يشير إليه بأنه إساءة استخدام السلطة لتحقيق كسب خاص^{١٨}. في حين ينظر علم الاجتماع إلى الفساد بأنه (علاقة اجتماعية) تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي فيما يتعلق بالمصلحة العامة^{١٩}. أما المؤسسات الدولية ولاسيما الهيئات التي تحمل صفة اقتصادية وسياسية كالبنك الدولي مثلاً- فيعرف الفساد بأنه "استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص (الشخصي) غير المشروع (ليس له أي أساس قانوني)"^{٢٠}. وهذا التعريف يتداخل مع أطروحة صندوق النقد الدولي (IMF) الذي ينظر إلى الفساد من حيث أنه علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف لاستنتاج الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات علاقة بالآخرين^{٢١}.

ولهذا يصبح (الفساد) علاقة وسلوك اجتماعي، تسعى رموزه إلى انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي، فيما يمثل عند المجتمع المصلحة العامة، لهذا يصنف المختصون في قضايا الفساد أنواعه إلى الكبير والصغير، فالفساد الكبير ينمو من خلال الحصول على تسهيلات خدمية توزع على شكل معلومات، تراخيص... أما الفساد الصغير فهو قبض الرشوة مقابل خدمة اعتيادية بسيطة.. أي عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز (رشوة) لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة مثلاً. كما يمكن للفساد أن

إن لم تكن تهدد بقاءه. وسنتعرف على مفهوم الفساد وعلى النحو الآتي:-

الفساد لغة: يأتي الفساد في معاجم اللغة بمعنى (فسد) وهو ضد صُلِحَ، والفساد لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطلَ واضمحَل، ويأتي التعبير على معانٍ عدة بحسب موقعه^{٢٢}.

الفساد اصطلاحاً: ليس هناك تعريف محدد للفساد بالمعنى الذي يستخدم فيه هذا المصطلح في الوقت الحاضر، لكن ثمة اتجاهات متعددة تتفق على كون الفساد "إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص"، أي "استثمار الموظف في الدولة والمؤسسة العامة أو الخاصة للمصالح العام بهدف خدمة مآرب ومنافع خاصة"^{٢٣}. وجاء ذلك في القرآن الكريم بقوله تعالى ((ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس))^{٢٤}. وأنه العَوَأي بالغ الإفساد أو السحت أي المال الحرام وما خبث من المكاسب، أو البرطلة أي الرشوة^{٢٥}.

وفي أبسط تعريف لمفهوم الفساد بأنه اللهو واللعب وأخذ المال ظلماً دون وجه حق^{٢٦}، مما يجعل تلك التعابير المتعددة عن مفهوم الفساد توجه المصطلح نحو إفراز معنى يناقض المدلول السلبي للفساد، فهو ضد الجد القائم على فعل الائتمان على ما هو تحت اليد (القدرة والتصرف). ويكاد مفهوم الفساد يرتبط في الأذهان

يسهل النشاطات الإجرامية من قبيل الاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال، إلا أنه لا يقتصر على هذه النشاطات ولا يدعم أو يحمي بالضرورة الجرائم الأخرى.

وتختلف ماهية الفساد السياسي من بلد لآخر ومن سلطة قضائية لأخرى. فإجراءات التمويل السياسي التي تعد قانونية في بلد معين قد تعد غير قانونية في بلد آخر. وقد تكون لقوات الشرطة وللمدعون العامون في بعض البلدان صلاحيات واسعة في توجيه الاتهامات وهو ما يجعل من الصعب حينها وضع حد فاصل بين ممارسة الصلاحيات والفساد كما هو الحال في قضايا التصنيف العنصري. وقد تتحول بعض الممارسات التي تعد فساداً سياسياً في بعض البلدان إلى ممارسات مشروعة وقانونية عندما توجد فيها جماعات مصالح قوية تلي رغبة الجماعات الرسمية والمتنفذة^{٢٥}.

المبحث الثاني

دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد
-مصر أنموذجاً-

يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب ضمن منطوق (الحسوبية والمنسوبية) أو سرقة أموال الدولة مباشرة^{٢٢}.

هناك توجهات متنوعة في تعريف الفساد فهناك من يعرفه بأنه خروج عن القانون والنظام (عدم الالتزام بهما) أو استغلال غيابهما من أجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية للفرد أو لجماعة معينة، فهو سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام تطلعا إلى تحقيق مكاسب خاصة مادية أو معنوية. وهناك اتفاق دولي على تعريف الفساد كما حددته "منظمة الشفافية الدولية" بأنه "كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته". وبشكل عام وبالنسبة فإن الفساد يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمصلحة العامة^{٢٣}.

أما الفساد السياسي بمعناه الأوسع فإنه إساءة استخدام السلطة العامة (الحكومية) لأهداف غير مشروعة وعادة ما تكون سرية لتحقيق مكاسب شخصية. ومن الجدير بالذكر فإن كل أنواع الأنظمة السياسية معرضة للفساد السياسي بأشكاله المتنوعة إلا أن أكثرها شيوعاً هي الحسوبية والرشوة والابتزاز وممارسة النفوذ والاحتيال ومحاباة الأقارب^{٢٤}. وعلى الرغم من أن الفساد السياسي

المطلب الأول

مؤسسات المجتمع المدني ومكافحة الفساد

في العقود الثلاثة الأخيرة أخذ مفهوم المجتمع المدني حيزاً مهماً في مجال أدبيات السياسة، وارتبطت مكانته في الفضاء العام للدولة بالتحويلات الديمقراطية فيها، ونشأت علاقة جدلية بين تطور المجتمع المدني وتطور الحالة الديمقراطية، وبين نكوصهما أيضاً، فإذا تجذرت أسس الديمقراطية في الدولة، قويت مؤسسات المجتمع المدني، والعكس صحيح^{٢٦}.

إن عملية التحول الديمقراطي في الدولة تستند على أساس إبراز أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في صيانة الحريات الأساسية للمجتمع^{٢٧}. ومن هذا المنطلق فإن هناك دوراً هاماً لتلك المؤسسات يتمثل بإصلاح أوضاع مجتمعاتها وتحليصها من الحالة السيئة التي تعيشها، والتي يأتي في مقدمتها الفساد المتفشى فيها.

وبالمقابل، فكلما تنامت وقويت مؤسسات المجتمع المدني، وازدادت فاعليتها وتواتر نشاطها، ضعفت قدرة الدولة على التعسف إزاء حقوق المواطنين وحرياتهم، فهذه المؤسسات تقوم بدور الرقيب على سياسات الدولة وعلاقاتها بمواطنيها وبدور الوسيط بين الدولة والمواطنين، بحيث لا يتعاملون مع الدولة كأفراد

عزل، بل كمواطنين ينتمون إلى جماعات أو مؤسسات أكبر توفر لهم قدراً من الحماية، وكلما ضعفت مؤسسات المجتمع المدني، وخفت فاعليتها وتوقف نشاطها، ازداد تعسف سلطة الدولة إزاء المواطنين وتضخم دور القوى في العلاقة بين المواطنين والدولة على حساب حقوق المواطنين وحرياتهم. وفي ظل هذا الواقع يصبح الفرد العادي فاقداً لفاعليته، ويتحول إلى ذات بلا مواطنة، ويحرد من حقوقه الإنسانية أو المدنية ويعدم القوة للتأثير بالقرارات ذات العلاقة بمجتمعه الأوسع^{٢٨}.

إن مواجهة الفساد بمعناه الشامل لا يكفي فيها القيام بإجراءات تضمن جودة أداء المؤسسات وفاعليتها، أو توعية المواطنين بحكم القانون وملكية المال العام، فمع ضرورة هذه الإجراءات وأهميتها، لا يمكن لها أن تنجح إلا إذا كانت جزءاً من سياسة أشمل تسعى إلى تغيير البنى المجتمعية التي تفرز الفساد وتسانده وتبرره وتجعله مكوناً من مكونات الثقافة السائدة. كما يعني ذلك أن مواجهة الفساد تعني نضال اجتماعياً ضد سيطرة القوى الاجتماعية التي تحمي البنى التي تفرز الفساد وتحميها^{٢٩}.

إن مؤسسات المجتمع المدني يمكن أن تضطلع بدور كبير في مكافحة الفساد من خلال برامجها التدريبية وورش العمل المتخصصة بمكافحة ظاهرة الفساد ونشر الوعي القانوني لدى

وعلى صعيد تجارب التطور السياسي في العديد من دول العالم الأخرى، وبخاصة في الغرب، إلا أن الدراسات الخاصة بالمجتمع المدني في الوطن العربي أكدت محدودية دوره في تعزيز عملية التطور الديمقراطي في المنطقة العربية بصفة عامة^{٣٢}. ويعود سبب ذلك إلى وجود العديد من المشكلات التي تعيق عمله في التحول الديمقراطي، منها ما يتعلق بالسلطة الحاكمة، ومنها ما يتعلق بالمجتمع الموجود فيه، ومنها ما يتعلق بمؤسسات المجتمع المدني ذاتها.

وبشكل عام، يمكن القول بأن مؤسسات المجتمع المدني، بدايةً من النقابات والاتحادات إلى المنظمات الأهلية، مازالت تتحرك بشكل عام في الإطار الوظيفي، سواء بتأثير المعادلة السياسية التي تقوم عليها الأنظمة العربية، في علاقة تبعية للدولة سواء بإرادتها أم رغماً عنها، أو بتأثير الهيئات الدولية التي تركز على هذا الدور الوظيفي. وعلى الرغم مما نراه من اتخاذ بعض المنظمات المهنية منحىً سياسياً، إلا أنه لا يحمل عادةً برنامجاً متكاملاً للتغيير الاجتماعي، كما أن بعضها قد تأثر بالضغوط غير المعلنة من مؤسسات التمويل الدولية للتركيز على ما يلائم الأجندة الدولية من القضايا، والتي إن كان هدفها أحياناً إحداث تغيير، فهو بالقطع ليس ما نعينه بالتغيير الاجتماعي الجذري^{٣٣}.

المواطن وتفعيل آليات رصد الفساد، فضلاً عن عملها كسلطة رقابية من خلال تحشيد الرأي العام للوقوف بوجه مظاهر الفساد المختلفة في أجهزة الدولة ومؤسساتها^{٣٤}.

كما أن العمل في مجال مكافحة الفساد لا يتطلب مجرد البحث في أشكاله ومواقفه وانتشاره وسرد اقتراحات تنظيمية فحسب، بل تمكن الأفراد والمؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني من مقاومته، والطريقة الفضلى تكمن في رصد مبادرات وأعمال ميدانية إيجابية ومعيارية في المقاومة المدنية للفساد تشكل نماذج أصلية تثير التماثل والاقتداء على مستوى العمل الثقافي والتربوي والسياسي عامة^{٣٥}.

كذلك، فإن العلاقة بين النظم السياسية العربية الحاكمة ومؤسسات المجتمع المدني يجب أن تكون قائمة على أساس الاستقلال والتعاون والتكامل، وليس على أساس الخضوع والهيمنة والتناقض، فكل منها دوره الخاص به والمكمل للآخر. هذا ويتطلب التعاون بين الطرفين لتحقيق هذا التكامل تحديث الأطر والآليات القانونية والعملية التي تكفل صياغة العلاقة بينهما على أسس موضوعية ومؤسسية، وهو ما ينعكس إيجاباً على المجتمع.

وبالمقابل، فعلى الرغم من الأهمية التي يمثلها المجتمع المدني في التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية على الصعيد النظري،

م.د.د. زياد سمير زكي الدباغ وأ.م.د.د. بان غانم الصايغ: دور مؤسسات المجتمع المدني في ...

المطلب الثاني

مؤسسات المجتمع المدني المصرية

ومكافحة الفساد

على الرغم من التمدد الكبير الذي حدث في عدد
تنظيمات المجتمع المدني منذ مطلع ثمانينات القرن العشرين في بعض
الدول العربية، ومنها مصر، إلا أن نمط علاقة الدولة بهذا المجتمع لم
يتغير كثيراً عما كان عليه الوضع في ظل التنظيم السياسي الواحد،
حيث استمرت الدولة في نهجها الرامي إلى فرض نوع من السيطرة
على مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني، مع وجود بعض المقاومة
والممانعة من قبل بعض هذه التنظيمات، الأمر الذي كثيراً ما أدى
إلى حدوث توتر أو تأزم في العلاقة بين الدولة والتنظيمات المعنية^{٣٥}.

وبالمقابل، فإذا كانت النظم العربية الحاكمة، ومنها النظام
المصري السابق والحالي، تتجه للاستمرار في فرض نوع من السيطرة
على قوى ومؤسسات المجتمع المدني، فإن بعض هذه القوى
والمؤسسات اتجهت، وما تزال تتجه، إلى تحدي السلطة في بعض
الدول العربية، ومنها مصر، سواء فيما يتعلق برفض تدخلاتها في
شؤون المؤسسات المعنية على غرار التفاعلات التي جرت بين
الدولة وعدد من النقابات المهنية في مصر خلال التسعينات، أو

تحديها على أرضية قضايا داخلية وخارجية تبني المؤسسات
المعنية أو بعضها مواقف مُغايرة لمواقف النظم الحاكمة بشأنها^{٣٥}.

وفي الحقيقة، فإن الحديث عن أي إصلاح حقيقي وجدي
في مصر لابد وأن يتركز في جانب أساسي منه على إصلاح أجهزة
الدولة ومؤسساتها، وبخاصة الأجهزة الإدارية والبيروقراطية
المسؤولة عن تنفيذ السياسات العامة، فهذه السياسات قد تكون
جيدة على الورق، ولكن يتم تنفيذها بطرق وأساليب سيئة، مما
يجعلها لا تحقق الأهداف المرجوة منها... وبصفة عامة، فإن أجهزة
الدولة ومؤسساتها في مصر، كانت ولا زالت، تعاني - بدرجات
متفاوتة وأشكال مختلفة - من التضخم والترهل، وغياب أو ضعف
الشفافية، واستشراء الفساد المالي والإداري، وتدني مستوى
الأداء^{٣٦}.

ففي تقرير دولي عن حالة الفساد في مصر، صدر عام
٢٠١٤ بالتعاون بين مركز العمليات الانتقالية الدستورية، والمؤسسة
الدولية للديمقراطية والانتخابات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
أشار التقرير إلى أنه (كان الفساد الكبير متغلغلاً في كل مفصل من
مفاصل نظام الرئيس (الأسبق) حسني مبارك قبل الثورة المصرية
على الرغم مما حظي به من ترحيب من لجنة الحكم الرشيد في
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على نجاحاته المزعومة في

إصلاح نظام الحكم. وشكلت خصخصة مرافق الكهرباء والطرق والأنفاق والنقل العام ومشاريع عامة أخرى إحدى أبرز قنوات الفساد في مصر.. أما الفساد البسيط فكان أحد المحفزات الأساسية لاحتجاجات ميدان التحرير التي اندلعت في يناير ٢٠١١، فقد كان الناس يتحدثون على الفساد باعتباره إحدى حقائق الحياة، ما يعبر عن الطبيعة غير المنظمة للجزء الأكبر من الاقتصاد المصري.. ولا يزال الفساد مشكلة في مصر، فمن الواضح أن فترة رئاسة (الرئيس السابق) محمد مرسي المنتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، وإن لم تستمر طويلاً، قد عجزت عن بث روح الاستقامة والنزاهة في نظام الحكم. فقد قال ٣٦ % من أصل ألف مصري شاركوا في استطلاع أجرته منظمة الشفافية الدولية في عام ٢٠١٣ إنهم دفعوا رشاً أو أثناء العام المنصرم، بزيادة قدرها ١٩ % عن استطلاع سابق في عام ٢٠٠٤. ومنذ الإطاحة بالرئيس (السابق) مرسي، عاد أشخاص أكثر كانوا على صلة وثيقة بنظام (الرئيس الأسبق حسني مبارك) إلى تولي مناصب في الحكومة. لقد أربكت عودة «الأمر إلى ما كانت عليه» توقعات المصريين الذين كانوا يعتقدون أن الثورة تفضي إلى عهد جديد من المحاسبة والشفافية^{٣٧}.

وفي هذا المجال، يقول أحد الباحثين " لقد تحول الفساد إلى مؤسسة في مصر، وبالتالي لا يمكن الحديث عن تحول ديمقراطي حقيقي وجاد دون التصدي بحسم لقوى الفساد، التي ستظل تقاوم أي جهود حقيقية لبناء دولة المؤسسات والقانون، باعتبار أن هذه القوى لا تزدهر إلا في إطار غياب القانون. والمشكلة الكبرى أن الفساد أصبح يُعشعش في جهاز الدولة بصفة رئيسية؛ مما يجعل التصدي له يُشكل تحدياً كبيراً"^{٣٨}.

وبالرغم من قيام مصر خلال عهد الرئيس "عبد الفتاح السيسي" باتباع إستراتيجية وطنية شاملة تهدف إلى مكافحة الفساد داخل المجتمع المصري، وتفعيل ثقافة مجتمعية رافضة للفساد، تستمر لمدة أربع سنوات (٢٠١٤-٢٠١٨)، وجاءت بعنوان (الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤-٢٠١٨)*، إلا أن مستوى الفساد لم ينخفض كثيراً عما كان عليه خلال السنوات السابقة.

فوفقاً لـ "مؤشر مدرجات الفساد"^{٣٩} الذي يصدر سنوياً من قبل منظمة الشفافية الدولية، لم يحدث في مصر تقدم حقيقي ملموس في مجال مكافحة الفساد، سواء خلال سنوات تطبيق الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد أو السنوات التي سبقتها.. ففي عام ٢٠١٠ حصلت مصر على (٣.١) درجة، وفي عام

م.د.د. زياد سمير زكي الدباغ وأ.م.د.د. بان غانم الصايغ: دور مؤسسات المجتمع المدني في ...

- البلدان التي تتمتع بأدنى درجات الحماية للصحافة والمنظمات غير الحكومية تميل إلى أسوأ معدلات الفساد.

- إن معظم البلدان التي تنخفض فيها الحريات المدنية، (ومنها مصر)، تميل إلى أن تكون عالية الفساد، لذلك تناشد منظمة الشفافية الدولية الحكومات التي تتخفى وراء القوانين التقليدية بضرورة مراجعتها والسماح بزيادة المشاركة الوطنية.

وفي هذا السياق، قالت منظمة الشفافية الدولية إنه على الرغم من العديد من قضايا الفساد التي تعلن الأجهزة الرقابية في مصر عن ضبطها بين الحين والآخر، إلا أن الفساد ما زال مستشريًا في البلاد بسبب غياب أي إرادة سياسية حقيقية وجادة لمكافحة. كذلك فقد وقفت جهود مكافحة الفساد في مصر أمام عثرة كبيرة في منتصف عام ٢٠١٦ عندما خرج رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات، (وهو الجهاز التابع لرئاسة الجمهورية مباشرة) "هشام جنيّة" بتصريحات حول حجم الفساد في مصر، حيث لفتت منظمة الشفافية الدولية إلى أن النظام المصري قام بالتعدي على الهيئات الرقابية المستقلة حين أقال الرئيس "عبد الفتاح السيسي" في منتصف عام ٢٠١٦ رئيس الجهاز المركزي

٢٠١١ حصلت على (٢٠٩) درجة، في حين حصلت في العامين ٢٠١٢ و ٢٠١٣ على (٣٢) درجة، وفي بداية تطبيق مصر للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد عام ٢٠١٤ تقدمت قليلا في مؤشر مدركات الفساد لتحصل على (٣٧) درجة، ثم تراجع عام ٢٠١٥ فحصلت على (٣٦) درجة، لتراجع بعد ذلك أكثر، حيث حصلت على (٣٤) درجة خلال عام ٢٠١٦، و(٣٢) درجة عام ٢٠١٧.^{٣٩}

في الحقيقة، فإن من بين أهم الأسباب الرئيسية لانتشار الفساد وضعف مكافحته في مصر يعود إلى ضعف الإرادة السياسية في محاربة الفساد، والتضييق بشكل أو بآخر على مؤسسات المجتمع المدني من قبل الأجهزة الحكومية، وهو الأمر الذي انعكس سلباً على دور تلك المؤسسات في مجال مكافحة الفساد. فقد أكدت النتائج التي توصلت إليها منظمة الشفافية الدولية وفقاً لمؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٨ بأن:-

- هناك ترابط بين الفساد والحريات المدنية المحدودة، وكلاهما يحدث بوتيرة مقلقة على المسرح العالمي.

- الفساد مرتبط بتقلص مساحة المجتمع المدني.

للمحاسبات، "هشام جنية"، وذلك بسبب تصريحات أعلنها "جنية" حول وقائع فساد كبيرة بأجهزة الدولة تصل قيمتها إلى (٦٠٠) مليار جنيه (حوالي ٥٠ مليار دولار) خلال عام ٢٠١٥ وحده. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل صدر حكم قضائي بتأييد حبس "هشام جنية" سنة مع وقف التنفيذ بتهمة من بينها أن ما قاله عن الفساد من شأنه تعريض السلم العام للخطر وإضعاف هيبة الدولة والثقة في مؤسساتها^١.

وفي السياق نفسه، أشار أستاذ العلوم السياسية الدكتور سعيد عامود إلى أن الخلاف الذي حدث بين الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي" ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات "هشام جنية" زاد من تفاقم الفساد، موضحاً أنه حينما كشف جنية عن وجود قضايا فساد كثيرة في الدولة تصل قيمتها إلى (٦٠٠) مليار جنيه أقاله السيسي، مخالفاً بذلك الدستور المصري، وهو ما أعطى مؤشراً بالغ السوء لصورة مصر في الخارج وكشف عن عدم جدية النظام السياسي المصري في مكافحة الفساد^٢.

وبالمقابل، فإن الدور الذي يمكن أن تمارسه مؤسسات المجتمع المدني المصرية في مجال مكافحة الفساد لا يتوقف فقط على تضيق الجهات الحكومية على تلك المؤسسات، بل يتوقف ويعتمد أيضاً على مؤسسات المجتمع المدني ذاتها.

فقد الدور الذي تمارسه مؤسسات المجتمع المدني يعتمد على مصداقيتها ومهنتها، وبغير ذلك تعرض تلك المؤسسات نفسها لتساؤلات وانتقادات شديدة تضعف الثقة بها وتقوض من قوتها، وتجاهل هذا الأمر يقوض من قوتها الأدبية التي هي عماد مطالبها بالنفوذ والمشاركة والتأثير، كما يؤدي ذلك إلى فشلها في تحقيق أهدافها العملية^٣.

إن مؤسسات المجتمع المدني تكسب عموماً شرعيتها من خلال عملها على تعزيز وتشجيع المصلحة العامة للمواطنين، ومن ذلك اهتمامها بحقوق الإنسان والتعليم والصحة، إضافة إلى مكافحة الفساد. ولا يجب أن يكون هذا الاهتمام بدافع المنفعة الشخصية، وإنما نتيجة لتمييزها بدرجة عالية من الطوعية إزاء المشاركة في الحياة الاجتماعية^٤.

إذن، يتطلب من مؤسسات المجتمع المدني المصرية تنظيم نفسها داخلياً وتوفير القدر نفسه من الشفافية والمساءلة والمحاسبة الذي تتوقعه من الحكومات، وعدم السعي إلى المصلحة الفردية وتأكيد السعي إلى المنفعة العامة. فالممارسة الديمقراطية داخل تلك المؤسسات هي الإطار الصحيح لتحقيق الشفافية التي هي أساس العلاقة السليمة ما بين الدولة وبنيتها، إذ أنها من جهتها

م.د.د. زياد سمير زكي الدباغ وأ.م.د.د. بان غانم الصايغ: دور مؤسسات المجتمع المدني في ...

المدني أن يلعب دوراً أساسياً في خلق ثقافة مناهضة للفساد ومعززة لقيم النزاهة بين كافة شرائح المجتمع باستغلال كافة الوسائل والفعاليات الممكنة وباستخدام لغة سهلة قادرة على الوصول إلى وعي وعقلية المواطن البسيط وقادرة على تحفيزه من أجل القيام بدوره في مكافحة الفساد، وأن لا يتم التركيز فقط على الطبقة المثقفة.

ب- كشف الفساد والفسادين:-

وذلك من خلال الرقابة والتقييم لكافة أعمال القطاع العام والخاص في الدولة وإعداد التقارير الخاصة بمراقبة تنفيذ الخطط والاستراتيجيات ومستوى تنفيذ القوانين والاتفاقيات التي تصادق عليها البلاد ومن ضمنها مستوى تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، والكشف عن مواطن الفساد وعن المفسدين ونشر كل تلك التقارير التي تعدها في ذلك للرأي العام والجهات المحلية والدولية المعنية بمكافحة الفساد، والمطالبة والضغط المستمرين من أجل تفعيل مبدأي المسائلة والمحاسبة.

مسئولة أمام هيئاتها المرجعية وأمام الدولة، والنظام الشامل للمساءلة يجب تطبيقه من قبل الطرفين معاً^{٥٥}.

وبذلك يمكن القول، بأنه إذا كانت المسؤولية عن تدعيم دور مؤسسات المجتمع المدني تقع في جانب منها على الدولة أو السلطة الحاكمة - وبخاصة فيما يتعلق بإلغاء القيود المالية والإدارية والتنظيمية التي تحد من استقلالية هذه التنظيمات - فإن الجانب الآخر من هذه المسؤولية يقع على عاتق مؤسسات المجتمع المدني ذاتها، حيث يتعين عليها تطوير هياكلها التنظيمية، وتحديث أساليب عملها، وتنمية مواردها المالية بأساليب مشروعة ومعلنة، والالتزام بتطبيق الديمقراطية على الصعيد الداخلي لكلٍ منه^{٥٦}.

وبشكل عام، فإن الدور الذي يجب أن تمارسه مؤسسات المجتمع المدني المصرية في مجال مكافحة الفساد يمكن توضيحه من خلال الآتي^{٥٧}:-

أ- التوعية الاجتماعية:-

نقشت في أوساط المجتمع مفاهيم خاطئة ناتجة عن تغلغل الفساد في البنية الثقافية للمجتمع حتى أصبح ينظر للفساد بأنه شخص قوي يفهم الأوضاع جيداً وقادر على استغلال سلطته في تحقيق مكاسب شخصية له ولأقربائه لذا فإنه يجب على المجتمع

ج- تعزيز العمل الميداني:-

أو رفع الدعاوى لهم أو الترافع عنهم أمام المحاكم، كما يجب أن ترفع مؤسسات المجتمع المدني الدعاوى للقضاء ضد الجهات التي تتأكد من فسادها باعتبارها معنية بالحفاظ على حقوق المجتمع ومصلحه.

إن المجتمع المدني يلعب دوراً أساسياً في تعزيز العمل الميداني نتيجة لقربه من أرض الواقع لأن أعضائه ذوي توجهات إيثارية وهذا ما يعطيهم القدرة على الإحساس باحتياجات الآخرين وهو ما أقرته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث أكدت أنه يمتلك طاقة كامنة هائلة لخلق إطار عمل عالمي وقومي للإصلاح.

هـ- المشاركة في سن القوانين والتشريعات:-

شراكة مؤسسات المجتمع المدني في صياغة الأنظمة والتشريعات والقوانين والسياسات العامة المنظمة لحياة الأفراد في المجتمع، وتوطيد علاقاتها بالبرلمانات وتبادل المعلومات بينها والضغط عليها لإقرار سياسات عادلة وديمقراطية تنسجم مع حاجات وأولويات ومصالح مجتمعاتها المحلية، حيث أن وجود نصوص قانونية تحمل تعريفا واضحا لتضارب المصالح يوفر أداة في أيدي نشطاء المجتمع المدني لإثارة الوعي حول ظاهرة الفساد، إضافة إلى المطالبة بإعداد وثيقة شرف المهنة لتحمل صفة توعوية تحدد مسؤوليات موظفي الدولة والقطاع الخاص، كما أن على المجتمع المدني مطالبة السلطة التشريعية بإقرار تشريعات يتم من خلالها مساءلة ومحاسبة من لا يلتزم بتلك الأخلاقيات، وتعديل التشريعات المنظمة للعمل الأهلي والمدني بحيث توفر استقلالية حقيقية في ممارسة النشاط.

د- إعداد الدراسات والبحوث:-

والتي من خلالها يتم تسليط الضوء على مسببات ودوافع الفساد داخل القطاع العام والقطاع الخاص مثل البيروقراطية وازدواجية الاختصاصات ومستوى الأجور والمكافآت... الخ، فضلاً عن دراسة التشريعات واللوائح بهدف تطويرها وتحديثها من أجل أن تصبح أكثر فعالية في الحد من الفساد وظواهره وأساليبه.

د- المساءلة القانونية واللجوء إلى القضاء:-

وذلك لتقديم نوع من الحماية للمواطنين، سواء أولئك الذين يقعون ضحايا للفساد أو الذين يقومون بفضح الفساد والمفسدين والذين قد يتعرضون للأذى، وذلك إما بتقديم المشورات القانونية لهم

م.د.د. زياد سمير زكي الدباغ وأ.م.د.د. بان غانم الصايغ: دور مؤسسات المجتمع المدني في ...

و- تأمين مساءلة الحكومة:-

يلعب المجتمع المدني أهمية كبيرة في مطالبته بالمساءلة الحكومية لأن إحدى الأولويات الأساسية في مكافحة ظاهرة الفساد تكمن في مطالبة الحكومات لكي تصبح أكثر شفافية عن طريق تسهيل المشاركة والإشراف الواسع النطاق من جانب المنظمات المدنية ووسائل الإعلام، فالمواطنون ووسائل الإعلام المتاح لها الوصول الواسع إلى المعلومات حول عمليات مؤسسات الدول يشكلان عنصراً أساسياً لمساءلة تلك الدول عن حالات الفساد.

ز- تقديم النموذج:-

حيث لا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تكافح الفساد وهي تعاني منه، بل يجب أن تقدم نموذجاً في تطبيق مفاهيم الحكم الجيد والإدارة الرشيدة، وذلك بالتعامل بشفافية في نشر تقاريرها الفنية والمالية وتحرير المعلومة الخاصة بها، وبناء منظماتها البناء المؤسسي السليم، بحيث لا تتركز فيها سلطة القرار لشخص واحد، مع القبول بالخضوع للقضاء في حالة اتهامها بالفساد.

وفي جميع الحالات، فإن التزام السلطة الحاكمة بهدف التحول الديمقراطي ومكافحة الفساد، واتخاذ خطوات جدية وحقيقية على هذا الطريق سيظل يشكل أحد المتطلبات الرئيسية المهمة لتحقيق هذا الهدف.. ولكن هذا الالتزام لن يتحقق تلقائياً، بل هو يتوقف في جانب هام منه على مدى تواصل النضال السلمي من قبل قوى وأحزاب المعارضة، ومؤسسات المجتمع المدني، من أجل تحقيق هدف التحول الديمقراطي ومكافحة الفساد، وجعله حاضراً على الأجندة الوطنية^{٤٨}.

وأخيراً، يمكن القول بأن هنالك عوامل عامة وعوامل خاصة لا بد من توافرها من أجل تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني العربية عموماً، والمصرية خصوصاً، في مجال مكافحة الفساد، وهي كالآتي^{٤٩}:-

١- العوامل العامة التي يجب توافرها من أجل تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد:

حتى تتمكن السلطة من مكافحة الفساد لابد من معالجة الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى تفشيه وعدم الاكتفاء بمعالجة مظاهره فقط، فمن أجل أن تظهر السلطة نواياها الحقيقية في مكافحة الفساد لا بد أن تتوفر العوامل التي تؤدي لتفعيل جهود

كافة الإشكاليات والتهمة بجدية تامة، مما يمكن الجميع حكومةً وشعباً من اللجوء إلى الاحتكام إليه، أما في ظل عدم وجود فصل بين السلطات فإنه يمكن المتنفذين في الدولة من تسخير هذه السلطات لصالحها، فلا يتمكن المواطنون أو مؤسسات المجتمع المدني من الوصول إلى نتائج جيدة من خلال نضالهم السلمي والذي يعد اللجوء للقضاء احد آلياته الرئيسية.

المجتمع المدني في مكافحة الفساد والتي بدون توافرها سيصبح العمل أو مجرد الحديث عن مكافحة الفساد بعيد عن الواقع، كما يجب أن يناضل المجتمع المدني أولاً من أجل توافرها حتى يتمكن بها من مكافحة الفساد والحد منه، ويمكن تحديد أهم هذه العوامل بما يلي:

أ- سيادة القانون:

إن وجود قوانين حتى وإن كانت جيدة يضرب بها أثناء التنفيذ عرض الحائط وتنتهك حتى من قبل المعنيين بإعمالها يؤدي إلى لجوء المواطنين للقوة من أجل أخذ حقوقهم إن استطاعوا أو التنازل عنها وقبول الظلم إن لم يجدوا قوة تسندهم، وعدم الشعور بأن هناك قانون يتساوى أمامه الجميع لا يؤدي إلا لسيادة قانون الغاب في أوساط المجتمع، ولا يمكن في ظل غياب سيادة القانون من محاسبة المفسدين ورفع الظلم عن كاهل الناس.

ب- الفصل بين السلطات:

إن الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية يمكن السلطة التشريعية من أداء دورها التشريعي والرقابي، ويؤدي إلى إيجاد قضاء مستقل قادر على أن يفصل في

ج- الشفافية وتحرير المعلومات:

إن الحق في سهولة الحصول على معلومات صحيحة وغير متناقضة يمكن مؤسسات المجتمع المدني من المراقبة وبالتالي المساءلة، وبدون تحرير المعلومات تبقى هنالك بؤر ومكامن خفية للفساد والمفسدين الذين يجدون في احتكار المعلومات بيئة خصبة تمكنهم من استغلال مواقعهم لتحقيق مكاسب خاصة، وبدون سهولة الحصول على المعلومات الصحيحة تعثر كافة جهود المراقبة والمحاسبة التي يجب أن تضطلع بها مؤسسات المجتمع المدني.

د- توسيع الهامش الديمقراطي:

إن تبني الديمقراطية والتوسع في تطبيقها يمكن مؤسسات المجتمع المدني في الدفاع عن مصالحها والتعبير عن آرائها بحرية

م.د.د. زياد سمير زكي الدباغ وأ.م.د.د. بان غانم الصايغ: دور مؤسسات المجتمع المدني في ...

ويؤدي إلى حدوث تداول سلمي للسلطة ووجود مجتمع قوي قادر على التغيير، وبالتالي لا يتولى المناصب العليا في الدولة إلا من لديه القدرة على مراعاة مصالح الشعب وتحقيق التنمية والرخاء له ولا يشعر أياً من كان أنه صاحب سلطة دائمة، التي تعد في الأساس مفسدة دائمة.

هـ- حرية الرأي والتعبير الإعلام:

وهي التي تمكن المواطنين من إبداء آرائهم والتعبير عن أفكارهم في انتقاد الأوضاع وتمكن مؤسسات المجتمع المدني من إطلاع الرأي العام بما تحصل عليه من معلومات وما تعده من تقارير ودراسات ليتمكن الشعب من مراقبة السلطة وتقييم مسارها والضغط من أجل التغيير نحو الأفضل.

أ- دعم البناء المؤسسي:

لا تزال مؤسسات المجتمع المدني المصرية تحتاج إلى دعم بنائها المؤسسي من الجانبين الفني والمادي، فهي تحتاج إلى التدريب والتأهيل لرفع مستوى أدائها، كالتدريب على أعمال الرصد والمتابعة وإعداد التقارير وطريقة إعداد المشاريع والتفاوض.. الخ. كما تعاني تلك المؤسسات من عدم وجود كادر وظيفي مستقر لعدم قدرتها على الاستمرار في دفع رواتب ثابتة لموظفيها، لذا لا بد أن تعنى السلطة بتقديم الدعم المادي لهذه المؤسسات لتخفيف الاعتماد في تقديم الدعم من الخارج، وأن تدعم توفير رواتب عدد من الموظفين، وإن يتم هذا الدعم بناءً على معايير معينة تطبق على الجميع.

ب- إصلاح البنية التشريعية:

لا بد من تطوير القوانين والأنظمة الخاصة بمؤسسات المجتمع المدني المصرية بما يضمن حق تأسيس مؤسسات المجتمع المدني دون الحاجة إلى ترخيص مسبق من أي جهة رسمية، وحققها في وضع وتعديل نظامها الأساسي الخاص بها، ومزاولة وتنفيذ المشاريع والانضمام إلى الاتحادات والشبكات أو تشكيلها وتنفيذ المشاريع المشتركة معها، والحصول على الدعم والتبرعات دون

العوامل الخاصة بمؤسسات المجتمع المدني، والتي يجب توافرها لتفعيل دورها في مكافحة الفساد:

تحتاج مؤسسات المجتمع المدني المصرية إلى عوامل خاصة بها تعمل على تمكينها من أداء دورها بفاعلية أكبر في مجال مكافحة الفساد، من أهمها:-

الحاجة إلى أذن مسبق من أي جهة رسمية، وهي ملزمة في نفس الوقت بالعمل بشفافية ونشر تقاريرها الفنية والمالية ومسؤولة أمام القضاء عن أي إخلال أو تقصير وفق القوانين المعمول بها .

ج- نشر ثقافة داعمة لدور مؤسسات المجتمع المدني:

لا بد أن يلعب الخطاب الرسمي دوراً داعماً في نشر ثقافة تؤكد على أهمية الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني كشريك أساسي في التنمية، وخاصة في مجتمعاتنا التي تسيطر فيها السلطة على كافة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وترتفع فيها نسبة الأمية، مما يجعل الإعلام المرئي والمسموع هما الأساس في تشكيل وعي المجتمع .

د- امتلاك وسائل الإعلام:

لن تتمكن مؤسسات المجتمع المدني المصرية من لعب دورها في إيجاد وعي مناهض للفساد ومعززاً لقيم النزاهة والشفافية من دون تمكّنها من امتلاك الآليات التي تتيح لها إيصال أفكارها وتوجهاتها إلى كافة شرائح المجتمع، وذلك بإعطائها الحق في امتلاك الوسائل الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية التي تلعب دوراً أساسياً في إيصال المعلومات والتأثير على الرأي العام .

هـ- تقوية مساءلة مؤسسات المجتمع المدني وشفافيتها:

على مؤسسات المجتمع المدني المصرية أن تبذل مزيداً من الاهتمام بشرعيتها وشفافيتها ومساءلتها، فإخفاقات هذه المؤسسات تخضع في الوقت الراهن لمزيد من التدقيق العام، ومن المرجح أن تزداد الهجمات عليها كل ما تعاظم ارتباطها بمسائل السياسة العامة، وخاصةً إذا كان الأمر يتعلق بمكافحة الفساد بما يؤدي إلى تضخم الأفاق التي يعقدها عليها المواطنون المهمشون ومطالبتهم بحكومتهم والمؤسسات الدولية بالتغيير، وفي بعض المعايير والقيم الثقافية والاجتماعية تحتاج مؤسسات المجتمع المدني إلى مواجهة التحديات بنائها آليات فعالة ذات مصداقية وتنفيذها لضمان شرعيتها وشفافيتها ومساءلتها .

و- تقوية الانخراط التطوعي على كافة المستويات:

تمثل التطوعية عنصراً حيوياً وأساسياً بالنسبة إلى مؤسسات المجتمع المدني، حيث يعد المتطوعون عوامل للتغيير، إلا أن جوهر العمل التطوعي للمساعدة على تجاوز التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني لم يتحقق بالكامل حتى الآن، فهذه المؤسسات تحتاج إلى أن تحدد الاستراتيجيات التي تؤدي إلى تعزيز

م.د.د. زياد سمير زكي الدباغ وأ.م.د.د. بان غانم الصايغ: دور مؤسسات المجتمع المدني في ...

الكبير والصغير، فالفساد الكبير ينمو من خلال الحصول على تسهيلات خدمية تتوزع على شكل معلومات، تراخيص... أما الفساد الصغير فهو قبض الرشوة مقابل خدمة اعتيادية بسيطة.

- إن مؤسسات المجتمع المدني يمكن أن تلعب دوراً مهماً في مجال مكافحة الفساد من خلال برامجها التدريبية وورش العمل المتخصصة بمكافحة ظاهرة الفساد ونشر الوعي القانوني لدى المواطن وتفعيل آليات رصد الفساد، فضلاً عن عملها كسلطة رقابية من خلال تحشيد الرأي العام للوقوف بوجه مظاهر الفساد المختلفة في أجهزة الدولة ومؤسساتها.

- إن الحديث عن أي إصلاح حقيقي في مصر يجب أن يركز على إصلاح أجهزة الدولة ومؤسساتها، وبخاصة الأجهزة الإدارية والبيروقراطية المسؤولة عن تنفيذ السياسات العامة، فهذه السياسات قد تكون جيدة على الورق، ولكن يتم تنفيذها بطرق وأساليب سيئة، مما يجعلها لا تحقق الأهداف المرجوة منها.

- من بين الأسباب الأساسية لانتشار الفساد وضعف مكافحة في مصر ضعف الإرادة السياسية في محاربة الفساد، والتضييق بشكل أو بآخر على مؤسسات المجتمع المدني من قبل الأجهزة الحكومية، الأمر الذي انعكس سلباً على دور تلك المؤسسات في مجال مكافحة الفساد.

التطوعية باعتبارها وسيلة لبناء تماسك اجتماعي أكبر لتعبئة الموارد والوصول إلى السياسة القيمة المرتبطة بالمعلومات وتعميق الديمقراطية ليم حينذاك تقوية دور مؤسسات المجتمع المدني المصرية على نطاق أوسع في مكافحة الفساد.

الخاتمة والتوصيات

لقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى عدد من الأمور والنتائج المهمة، من أبرزها:-

- إن مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام هي عبارة عن تكوينات مؤسسية مجتمعية، تقوم على أساس فكرة الطوعية في الانضمام إليها، وتكون فيها للدولة أو المجتمع السياسي دور في حفظ استقراره وأداءه لوظائفه، بمعنى أنه يتمتع بنوع من الاستقلالية النسبية عن الدولة، لا سيما في النواحي المالية والإدارية والتنظيمية.

- إن الفساد بشكل عام هو علاقة وسلوك اجتماعي، تسعى رموزه إلى انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي، فيما يمثل عند المجتمع المصلحة العامة، لهذا يصنف المختصون في قضايا الفساد أنواعه إلى

- إن التزام السلطة الحاكمة بهدف مكافحة الفساد التزاماً جاداً وحقيقياً، سوف يظل يشكل أحد المتطلبات الرئيسية للقضاء على الفساد.
- إن الدور الذي يمكن أن تمارسه مؤسسات المجتمع المدني المصرية في مجال مكافحة الفساد يعتمد أيضاً على مصداقيتها ومهنتها، فهي تكتسب شرعيتها من خلال عملها على تعزيز وتشجيع المصلحة العامة للمواطنين.
- ضرورة امتلاك النظام المصري الإرادة الحقيقية والرغبة الصادقة في محاربة الفساد والمفسدين.
- أن تعمل مؤسسات المجتمع المدني المصرية بشفافية ومهنية ومصداقية عالية، وأن تبعد عن المصالح الخاصة لمؤسسيها وأعضائها وتقرب من خدمة الصالح العام.
- إنشاء مؤسسات مجتمع مدني مختصة بمكافحة الفساد وكشف الفاسدين.
- ضرورة التعاون الجاد والحقيقي بين الحكومة المصرية ومؤسسات المجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد، ويكون ذلك من خلال تبادل المعلومات بشفافية وعدم إخفائها وتسهيل مهمة مؤسسات المجتمع المدني في كشف الفاسدين، لتبدأ بعد ذلك مهمة الحكومة في محاسبتهم.
- يجب على النظام المصري تعزيز مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في كشف ومكافحة الفساد مع توفير الحماية اللازمة لهم.
- القيام بمجملات توعية عامة من قبل الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني عن مخاطر وسلبيات الفساد داخل المجتمع المصري.
- إدخال مادة دراسية منهجية على المراحل الثانوية والجامعية تؤكد على توعية الطلاب بمخاطر الفساد وكيفية التخلص منه.
- محاسبة الفاسدين في مختلف مؤسسات الدولة المصرية، لا سيما المتنفذين منهم.

^١ محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعايره، إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية (ندوة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٧٩.

- ^{١٥} القرآن الكريم، سورة الروم، الآية ٤١ .
- ^{١٦} عماد الشيخ داود ، الشفافية ومراقبة الفساد، في: إسماعيل الشطي وآخرون، مصدر سابق، ص ١٣٥ .
- ^{١٧} المنجد في اللغة، مصدر سابق، ص ٥٨٣ .
- ^{١٨} مغاوري شلبي، مصدر سابق .
- ^{١٩} داود خير الله، الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة ٢٧، العدد (٣٠٩)، ٢٠٠٤، ص ٦٧ .
- ^{٢٠} محمود عبد الفضيل، مصدر سابق، ص ٨٠ .
- ^{٢١} عماد صلاح، الفساد والإصلاح، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٣، ص ٣٢ .
- ^{٢٢} علي الزعبي وخلدون حسن النقيب، دراسة حالة الكويت، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٦١٠ .
- ^{٢٣} احمد أبو دية، الفساد: آلياته وسبل مكافحته، منشورات أمان، ٢٠٠٤، ص ٢ .
- ^{٢٤} محمود عبد الفضيل، مصدر سابق، ص ٨٠ .
- ^{٢٥} نبيل علي صالح، الفساد في العالم العربي، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، ٢٠٠٨/٤/٣، ص ٦، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) :-

www.dctcrs.org

- ^٢ وليد سالم محمد، المشاركة السياسية للحركة الإسلامية في النظم السياسية العربية المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص ١٣٨ .
- ^٣ احمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٢٨ .
- ^٤ المصدر نفسه، ص ١٧ .
- ^٥ عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠، ص ٤٢ .
- ^٦ المصدر نفسه، ص ٤١ .
- ^٧ المصدر نفسه، ص ٤٨ .
- ^٨ احمد شكر الصبيحي، مصدر سابق، ص ١٨ .
- ^٩ سعيد بنسعيد العلوي، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث، في: سعيد بنسعيد العلوي وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (ندوة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢، ص ٥١ .
- ^{١٠} مصطفى كامل السيد، مؤسسة المجتمع المدني على المستوى القومي، في: سعيد بنسعيد العلوي وآخرون، مصدر سابق، ص ٦٤٣ .
- ^{١١} عزمي بشارة، مصدر سابق، ص ١٠ .
- ^{١٢} المصدر نفسه، ص ٢٩ - ٣٠ .
- ^{١٣} المنجد في اللغة، دار المشرق، بيروت، ط ٢٠، ١٩٨٦، ص ٥٨٣ .
- ^{١٤} مغاوري شلبي، الفساد مارد يهدد التنمية، إسلام أون لاين، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) :-

www.islam-online.net

^{٣٤} حسنين توفيق إبراهيم، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦، ص ١٧٠.

^{٣٥} حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، مصر سابق، ص ١٩٢.

^{٣٦} حسنين توفيق إبراهيم، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر، مصدر سابق، ص ٢٨٢.

^{٣٧} مركز العمليات الانتقالية الدستورية-المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد: أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٢٠١٤، الشبكة الدولية للمعلومات(الانترنت):-

www.constitutionaltransitions.org.

^{٣٨} المصدر نفسه، ص ٢٨٢.

* للإطلاع حول تفاصيل الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، أنظر: تقارير حكومية مصرية: الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤-٢٠١٨، الشبكة الدولية للمعلومات(الانترنت):-

<https://manshurat.org>.

** هو مؤشر يصدر سنوياً من قبل منظمة الشفافية الدولية، ويصنف دول العالم من حيث مستويات الفساد في القطاع العام وفقاً لخبراء ورجال أعمال. يتكون المؤشر من (١٠٠) درجة، فالرقم (٠) يعني أن الدولة شديدة الفساد، في حين الرقم (١٠٠) يعني أن الدولة نظيفة جداً. . . وهنا يجب الإشارة إلى أن المؤشر قبل ٢٠١٢ كان يتكون من (١٠) نقاط بدلاً من (١٠٠) . . للمزيد من

^{٣٦} سميح محسن، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي: التجربة الفلسطينية من النجاح إلى محاولة الإفشال، الشبكة الدولية للمعلومات(الانترنت):-

www.aswat.com/ar/node/582

^{٣٧} المصدر نفسه.

^{٣٨} احمد شكر الصبيحي، مصدر سابق، ص ١٣٦.

^{٣٩} انظر تعقيب: شهيدة الباز على بحث: أنطوان مسرة، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، في: إسماعيل الشطي وآخرون، مصدر سابق، ص ٥٠٤.

^{٣٠} بتول هليل جبير، الفساد المالي والإداري في العراق وسبل مواجهته، في: مجموعة باحثين، ثقافة الإصلاح في مواجهة ثقافة الفساد(ندوة)، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، ٢٠٠٩، ص ٤٣.

^{٣١} أنطوان مسرة، مصدر سابق، ص ٤٩٩.

^{٣٢} حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٥، ص ١٩٥.

^{٣٣} أنطوان مسرة، مصدر سابق، ص ٥٠٥.

و: إسراء علاء الدين نوري، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد (دراسة حالة العراق)، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد (٦)، السنة (٢)، ٢٠١٠، ص ٣٩٣-٣٩٦.

^{٤٨} حسنين توفيق إبراهيم، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر، مصدر سابق، ص ٢٨٤.

^{٤٩} رداوي عبد المالك، مصدر سابق.

المعلومات، أنظر: منظمة الشفافية الدولية، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت):-

www.transparency.org.

^{٣٩} أنظر: تقارير منظمة الشفافية الدولية للسنوات من ٢٠١٠-٢٠١٧، المصدر نفسه.

^{٤٠} أنظر: تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٨، المصدر نفسه.

^{٤١} أنظر كلاً من: تامر علي، الشفافية الدولية: مصر أصبحت أكثر فساداً في عهد السيسي، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت):-

<https://m.arabi21.com>.

و: مصطفى هاشم، مع استمرار حبس مسؤولين... كم يكلف الفساد مصر؟، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت):-

www.alhurra.com.

^{٤٢} : تامر علي، مصدر سابق.

^{٤٣} المجتمع المدني في العالم العربي ودوره في مكافحة الفساد، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت):-

www.aman-palestine.org.

^{٤٤} المصدر نفسه.

^{٤٥} المصدر نفسه.

^{٤٦} حسنين توفيق إبراهيم، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر، مصدر سابق، ص ٢٧٢-٢٧٣.

^{٤٧} أنظر كلاً من:- رداوي عبد المالك، دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت):-

www.univ-medea.dz.